

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

تطوير الاقتصاد الرقمي الفلسطيني

لاقي قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني اهتماما واسعا على المستويين المحلي والعالمي وسجل نموا لافتا خلال العقد الماضيين. حيث وصل عدد شركات تكنولوجيا المعلومات العاملة في فلسطين اليوم لحوالي 300 شركة، معظمها شركات صغيرة ومتوسطة الحجم، متخصصة في البرمجيات وتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات للشركات المحلية والمتعددة الجنسيات (MNCs).¹

تعهد الخدمات

نظرا للقيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية بشكل مستمر على تنقل المواطنين الفلسطينيين وحركة السلع، يمكن أن يساهم تصدير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل ملحوظ في نمو الاقتصاد الفلسطيني.² ويعود ذلك بشكل رئيسي لانخفاض تكاليف المعاملات الخاصة بتصدير هذه الخدمات مقارنة بالصناعات الأخرى التي ترتبط بإنتاج سلع ملموسة.³

على مدى العقد الماضيين، احتل القطاع شيئا فشيئا مكانة في مجال تعهد الخدمات.⁴ حيث اكتسبت شركات تعهد تكنولوجيا المعلومات الفلسطينية خبرة واسعة وسمعة جيدة من حيث الموثوقية والجودة من خلال عملها وخدماتها لعملاء شركات مثل سيمنز (Siemens)، وإتش بي (HP)، وإنتل (Intel)، وسيسكو (Cisco)، والكاتيل-لوسنت (Alcatel-Lucent).⁵ لكن، بالرغم من أن العديد من متعهدي خدمات تكنولوجيا المعلومات قاموا بطوير علاقات مباشرة مع شركات أخرى خارج فلسطين، إلا أنهم حتى اليوم لا زالوا يعتمدون بشكل كبير على العقود التي تتم من خلال الشركات الإسرائيلية أو مع الشركات العالمية العاملة في السوق الإسرائيلي.⁶

تحديات هيكلية

سعيًا لإحراز نتائج على صعيد أجندة دعم التوظيف والعمل، تركز السلطة الوطنية الفلسطينية والجهات الدولية المانحة بشكل مكثف على تنمية الاقتصاد الرقمي. فقدرته القطاع على تخطي القيود الإسرائيلية على حركة الأفراد والوصول للبيئات يجعل منه قطاعا واعدا لتحقيق التنمية الاقتصادية.

على الرغم من أن القيمة المضافة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نمت بثلاث أضعاف خلال الفترة ما بين 1999 و2019، إلا أن مساهمته في الاقتصاد الوطني لا تزال متواضعة، نحو 2.4%.⁷ وفقا للبنك الدولي، تشكل القيود الإسرائيلية على تطوير البنية التحتية الرقمية تحديا رئيسيا أمام إيجاد اقتصاد رقمي نشط وديناميكي في فلسطين.⁸ حكومة الاحتلال تفرض مجموعة من القيود على تطوير البنية التحتية الرقمية، وتمنع الفلسطينيين من الوصول الى طيف النطاق العريض للهاتف النقال من الجيل الرابع والخامس، وتضع قيود على واردات معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتتحكم بحق الشركات الفلسطينية بتقديم خدماتها في المنطقة المسماة «ج». لم تتمكن فلسطين من تشغيل طيف النطاق العريض (الجيل الثالث) حتى العام 2018، وهذا أدى الى أحد أدنى معدلات انتشار النطاق العريض للهواتف النقالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي راوح 5.39% فقط نهاية العام 2018.⁹ برغم أن للسلطة الوطنية الفلسطينية الحق في بناء وتشغيل البنية التحتية اللازمة لقطاع الاتصالات الخاص بها بشكل مستقل، إلا أن الاحتلال يتحكم بطيف الترددات، والبنية والواردات، ناهيك عن استجواز الشركات الإسرائيلية على نحو 20% من الحصص السوقية لطيف النطاق العريض للهواتف النقالة في الضفة الغربية.¹⁰

تحتل فلسطين المرتبة 123 وفق مؤشر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمرتبة 136 من حيث التكلفة الميسورة لتكاليف خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي أدنى بكثير من المتوسط في الدول العربية الأخرى والبلدان النامية.¹¹ تمثل تكلفة اشتراكات الهاتف المحمول والإنترنت حوالي

النشرة 175

نيسان 2021

التقارير الرئيسية

أعلن البنك الدولي في 5 آذار 2021 موافقته على تقديم منحة بحوالي 15 مليون دولار تهدف لمساعدة البلديات الفلسطينية على الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية، وتوفير فرص عمل للأسر التي تأثر دخلها بالجائحة

في 25 آذار 2021، أعلنت ليندا توماس جرينفيلد، ممثلة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، استئناف الولايات المتحدة تمويل برامج مساعدات الفلسطينيين

صدرت حديثا عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) دراسة حول الاستجابة الشاملة والعاجلة للآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 466.2 نقطة في آخر يوم للتداول في آذار، منخفضا بنسبة 3.8% مقارنة بالشهر الذي سبقه.

www.gpic.nl/Outsourcing-Palestine-UO.pdf 1

www.gpic.nl/Outsourcing-Palestine-UO.pdf 2

www.gpic.nl/Outsourcing-Palestine-UO.pdf 3

https://bit.ly/2Q0QLDr 4

www.gpic.nl/Outsourcing-Palestine-UO.pdf 5

www.mercycorps.org/sites/default/files/2020-01/market_mapping_of_palestine_ict_sector_english-report-2nd-edition.pdf 6

www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table_id=377 7

https://bit.ly/3t4eqRW 8

https://bit.ly/31XcQW8 9

https://bit.ly/3t1GBBc 10

https://bit.ly/3t2ryXM and https://bit.ly/3fSzyXC 11

9.5% من حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي¹² برغم أن معدلات انتشار الإنترنت مرتفعة، حيث وصلت 70.6% في العام 2019 مقارنة بالمتوسط العالمي والبالغ 53.6%¹³، إلا أن غالبية المشتركين يتوجهون لأدنى سرعات بسبب ارتفاع الأسعار؛ قرابة 41% من إجمالي المشتركين مشتركون بباقة 8 ميجابايت. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال معدلات انتشار الهاتف النقال منخفضة. في العام 2019، بلغ عدد المشتركين بخدمات الهواتف النقالة 4.2 مليون اشتراك بمعدل انتشار قارب 85% مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 108%. اعتباراً من نيسان 2021، ستقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتخفيض أسعار خطوط النفاذ للإنترنت، لرفع نسبة الوصول للخدمة¹⁴.

رأس المال البشري

بالإضافة إلى البنية التحتية، يُعد رأس المال البشري أحد أهم متطلبات تطوير الاقتصاد الرقمي. تقدم الـ 14 جامعة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة تخصص تكنولوجيا المعلومات، ويخرج من هذا التخصص أكثر من 1500 طالب سنوياً (48.6% منهم إناث في العام الدراسي 2018/2019)¹⁵. بحسب وزارة التعليم العالي، قرابة 6.4% (أي 13م/941 طالباً) من الطلاب المتحقين بالجامعة التحقوا بتخصصات ذات علاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال العام الدراسي 2019/2018¹⁶.

وعلى الرغم من تزايد أعداد خريجي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخصصات ذات العلاقة، إلا أن فرص العمل المتاحة لهم، وخاصة للخريجات منهم، تبقى محدودة¹⁷. في العام 2018، بلغ عدد العاملين الفلسطينيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حوالي 8,815 منهم 4,805 (54.5%) في مجال الاتصالات، و1,677 (19%) في برمجة الحاسوب¹⁸. في العام 2019، كان أكثر من 30.4% من خريجي تخصص تكنولوجيا المعلومات عاطلين عن العمل. أفادت المؤسسات العاملة في هذا المجال، والشركات التكنولوجية الناشئة، وشركات تعهيد خدمات تكنولوجيا المعلومات، أن أهم التحديات التي تواجه توسيع نطاق عمل تكنولوجيا المعلومات هو نقص المهارات اللازمة وارتفاع تكلفة التدريب.

خلال السنوات الأخيرة، بذلت جهود مكثفة لمعالجة فجوة المهارات من خلال تعزيز وتنمية المواهب ذات الصلة. على سبيل المثال، قامت السلطة الوطنية الفلسطينية حديثاً باستبدال 120 تخصص جامعي «تقليدي» بـ 60 برنامجاً تكميلياً مرتبطاً بالتكنولوجيا لتعزيز رقمنة الاقتصاد من خلال تزويد الخريجين بأدوات مبتكرة. كذلك، تقوم العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية حالياً بتقديم تمويل بهدف تعزيز وتنمية المواهب لصالح قطاع تعهيد خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلي. فيما يلي بعض البرامج الرئيسية التي تهدف إلى تحسين رأس المال البشري في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

برنامج تيك ستارت TechStart: يهدف البرنامج الذي تم إطلاقه في العام 2020 بقيمة 13 مليون دولار أمريكي إلى مساعدة منظومة البيئية المحلية لتكنولوجيا المعلومات في تحسين قدراتها وتحفيز العمالة. يركز البرنامج الذي يمتد على مدار خمس سنوات، على بناء قدرات الشركات الفلسطينية، وتحسين الطلب العالمي بالتشبيك مع المستثمرين والعملاء، ودمج المعرفة بالتكنولوجيا المتقدمة ضمن منظومة البيئية الفلسطينية. يعمل المشروع أيضاً على التصدي للوباء من خلال ضمان مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات في تعافي فلسطين اقتصادياً، من خلال آليات مثل دعم الأجور في الشركات التي تتخذ تدريب افتراضي أو تطوير أنظمة المعلومات، وتقديم استشارات وخدمات الربط بالأسواق، ومنح للشركات الجديدة ذات الإمكانيات الجيدة¹⁹.

أكاديمية اكسوس AXSOS- لتعليم البرمجة للشباب: برنامج تدريبي مكثف مدته 16 أسبوعاً يهدف إلى تخريج 6000 مهندس برمجة ماهر خلال الثلاث سنوات القادمة. يتلقى البرنامج دعماً مالياً من وزارة

الريادة والتمكين الفلسطينية وقد طوّرته شركة اكسوس AXOS الألمانية-الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات، والمشاركة فيه مفتوحة أمام المهنيين والخريجين من مختلف المجالات ولجميع الأعمار على حد سواء. يهدف البرنامج إلى ربط خريجيه بوظائف مناسبة في سوق عمل تكنولوجيا المعلومات، محلياً ودولياً، من خلال شبكة AXSOS²⁰. بدء البرنامج بتجربة استطلاعية مكونة من 60 مشاركاً، ويهدف للتوسع والوصول لأكثر من 1000 مشارك خلال أول سنتين. لغاية تاريخه، نصف المشاركين درسوا مجالات لها علاقة بتكنولوجيا المعلومات، أما بقية المشاركين فهم من تخصصات أخرى²¹.

غزة سكاى جييكس (GSG): تأسست في العام 2011، وهي مسرع أعمال ومركز تكنولوجي أطلقته مؤسسة ميرسي كور Mercy Corps في غزة بالتعاون مع وبتمول من جوجل Google. في العام 2014، أصبحت غزة سكاى جييكس جزءاً من شبكة جوجل للشركات الناشئة، وتقدم الدعم حالياً للعاملين في اقتصاد الأعمال المستقلة (gig economy) والشركات الناشئة، ومطوري البرامج الطموحين، فضلاً عن تقديم مساحات للعمل المشترك في قطاع غزة والضفة الغربية²². تدير غزة سكاى جييكس أكاديمية سكاى لانسر Skylancer، التي تقوم بتوجيه وتدريب عدد من المتدربين المهرة في مجالات مختارة لجعلهم قادرين على إدارة أعمال مستقلة وناجحة ومربحة عبر شبكة الإنترنت. كما تقوم بتسجيل المشاركين في منصات للعمل الحر على شبكة الإنترنت، وتقدم لهم الإرشاد المهني والتوجيه، حتى بعد انتهاء البرنامج²³.

برنامج مسرع المواهب (TAP): أطلقت شركة تكنولوجيا المعلومات الفلسطينية-الهولندية كييتوس (Kiitos)، والشركة الفلسطينية لتعهيد خدمات تكنولوجيا المعلومات - راديكس (Radix)، مؤخراً برنامجاً تدريبياً متخصصاً يستهدف خريجي هندسة الحاسوب، علوم الحاسوب، أو الهندسة الكهربائية، والذين يرغبون في العمل كمطوري شبكة²⁴. يهدف البرنامج الذي بدء تنفيذه تجريبياً بشكل محدود، إلى تخريج الآلاف من مطوري البرامج الجاهزين للسوق خلال السنوات القادمة. تم إطلاق البرنامج وتطويره من قبل مؤسسة بورتلاند ترست، من ثم تبناه شركاء فلسطينيون. أوائل العام 2020، وجدت مؤسسة بورتلاند ترست فرصة لتسريع التوظيف في مجال تعهيد تكنولوجيا المعلومات في مدينتي نابلس والخليل حيث تخرج جامعات المدينتين المذكورتين غالبية أصحاب المواهب التكنولوجية في فلسطين، لكن مجال التوظيف محدود في المدينتين لأن فرص التوظيف الجيدة تتركز في مدينة رام الله. صممت مؤسسة بورتلاند ترست البرنامج ليشمل عنصري تدريب وتوظيف. بالإضافة إلى ذلك، وعلى عكس البرامج السابقة، يتم تمويل التدريب من خلال آلية استثمار تمكن الطلاب وشركات تعهيد تكنولوجيا المعلومات من توفير عائد بسيط للمستثمرين من خلال اتفاقية تقاسم الدخل (ISA) تتفد عند نجاح عملية التوظيف. سيقدم البرنامج الذي سيستمر لمدة ثلاثة أشهر للمشاركين منهج يعتمد على التعلم التجريبي من خلال مشاريع يتم العمل فيها مع العميل مباشرة، والتي تعطي المشاركين فرصة التدرب والتمرن على المهارات التقنية المتقدمة ومهارات إدارة المنتجات والمهارات الشخصية. كما يتوفر للمشاركين أيضاً فرصة الحصول على تدريب مهني فردي وتدريب مهني على اللغة الإنجليزية. يتوقع من المشاركين بعد انتهاء التدريب أن يصبحوا مطوري برامج واجهة أمامية (front-end) أو واجهة خلفية (backend) محترفين وعند الانتهاء من التدريب يمكن توظيفهم في شركات تعهيد تكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، كشركة كييتوس وراديكس.

دعم مالي جديد ومتجدد للسلطة الوطنية الفلسطينية

في 25 آذار 2021، أعلنت ليندا توماس جرينفيلد، ممثلة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، استئناف الولايات المتحدة تمويل برامج مساعدات

12 <https://academy.axsos.ps/> 20
13 <https://academy.axsos.ps/2020/07/01/launch-of-youth-coding-program-axsos-academy/> 21
14 <https://gazaskygeeks.com/about/> 22
15 <https://gazaskygeeks.com/freelance/> 23
16 <https://investinholland.com/news/kiitos-technologies-sets-up-european-office-in-the-netherlands/> 24

12 www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/FactsFigures2019.pdf
هو مقياس للقيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها مواطنو بلد ما في سنة مالية محددة، ويشمل الدخل من الاستثمارات الأجنبية وأولئك الذين يعملون في الخارج بغض النظر عن موقعهم.
13 www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/FactsFigures2019.pdf
14 www.wattan.net/ar/video/336220.html
15 <https://bit.ly/2R9sWK8>
16 www.mohe.pna.ps/services/statistics
17 www.pCBS.gov.ps/Downloads/book2425.pdf
18 www.pCBS.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/comm_annual1_2018e.html
19 www.dai.com/our-work/projects/palestine-technology-for-youth-and-jobs-project-techstart

الاستجابة لكوفيد-19: التأثيرات والتوصيات

شهدت فلسطين موجة جديدة من الفيروس تبعها فرض إجراءات الإغلاق خلال الفترة بين 27 شباط و18 آذار 2021، شملت إغلاق الجامعات، والمحال التجارية، والحد من حركة التنقل بين المحافظات، وحظر حفلات الزفاف وبيوت العزاء والجنائز والتجمعات. وجاءت هذه الإجراءات في أعقاب التزايد الكبير في عدد الإصابات، والذي وصل لحوالي 25,029 حالة نشطة كما في 1 نيسان.²⁹

كانت تأثيرات الجائحة والإغلاقات الناجمة عنها وتدبير الاستجابة للتصدي لها هائلة، وقد تناول كافة جوانب الموضوع في دراسة وافية حول الاستجابة الشاملة والعاجلة للآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، صدرت حديثاً عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).³⁰ تقيّم الدراسة في سلسلة من ستة أوراق الآثار الاقتصادية والاجتماعية للوباء، وتقتراح تدخلات تهدف لتحسين رفاه الأسر الفلسطينية، ومساعدة القطاعات الأكثر تضرراً، وتحسين قدرة المجتمع على الصمود.

تأكيداً لما جاء في تقييمات سابقة، أظهرت الدراسة أن صغار المنتجين، وعمال المياومة، والأمهات العاملات، والأمهات العاملات لحسابهن الخاص، والخريجين الشباب، والأسر الفقيرة هم الأكثر تضرراً بالوباء. بينما شملت القطاعات الأشد تضرراً الفنادق، والمطاعم، وتجارة الجملة والتجزئة، والزراعة، والصناعة، والتعدين. كما واجهت الشركات متاهية الصغر والصغيرة والمتوسطة صعوبات جمة نتيجة صعوبة الوصول لمدخلات الإنتاج، وتعطيل السلاسل اللوجستية.

وتختتم الدراسة بمجموعة شاملة من التوصيات، نذكر منها:

- **القطاع المالي:** وضع آليات عادلة للتعامل مع الشيكات الراجعة بما يضمن استقرار القطاع المصرفي
- **التوظيف:** توفير فرص عمل مؤقتة لمن فقدوا مصدر دخلهم منذ تفشي الوباء وتحسين وصول النساء والشباب إلى سوق العمل
- **الحماية الاجتماعية:** دعم الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي من خلال تقديم مساعدات نقدية، واعتماد سياسات لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتعزيز الحماية الاجتماعية لذوي الإعاقة، وتحسين آليات التنسيق بين الجهات العاملة في مجال الحماية الاجتماعية، وتصميم خطة وطنية عاجلة بهدف تعزيز ودعم صمود سكان مناطق الأغوار
- **دعم الصناعات المحلية:** مساعدة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تخزين المواد الخام وصيانة معداتها بعد فترات الإغلاق الطويلة، وتقديم المساعدات المالية لصغار المزارعين ومربي الثروة الحيوانية، وتقديم الدعم للمشاريع الزراعية التي تقودها نساء
- **الحكومة الشاملة:** تقتراح الدراسة ضمان وضوح التعليمات للجان الطوارئ، وتعزيز الموارد المالية للسلطات المحلية لتمكينها من إدارة الأزمات، وضمان التوزيع العادل للمواد على المحافظات، وتحسين مستوى الشفافية في تقديم المساعدات، وتفعيل منصات الحكومة الإلكترونية
- **التصدي لتأثيرات الوباء في قطاع غزة:** تقديم الدعم المالي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال منحها تسهيلات ائتمانية ومصرفية، وتعزيز الحماية الاجتماعية وخدمات الرعاية النفسية، وتعزيز استدامة القطاع الصحي، ورفع نسبة التمويل للتعليم والأمن الغذائي والقطاع الزراعي

بورصة فلسطين في نهاية آذار 2021

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 466.2 نقطة في آخر يوم للتداول في آذار، منخفضاً بنسبة 3.8% مقارنة بالشهر الذي سبقه.³¹ وقد تم تداول 5.2 مليون سهم بقيمة إجمالية 14.1 مليون دولار خلال الشهر، ما شكل ارتفاعاً بنسبة 54.2% و56.9% في حجم وقيمة الأسهم المتداولة مقارنة بشباط 2021، على التوالي.

الفلسطينيين، بدءاً بمنحة قيمتها 13 مليون دولار للتجمعات الأكثر تهميشاً وضعفاً في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأفادت بأن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID ستستخدم التمويل الجديد لدعم استجابة خدمات الإغاثة الكاثوليكية لتداعيات كوفيد-19، والتي تقدم مساعدات لدعم مراكز الرعاية الصحية والأسر المستضعفة في فلسطين. سيدعم التمويل أيضاً برامج المساعدات الغذائية الطارئة للتجمعات السكانية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد.²⁵ لاحقاً لهذا التصريح، أعلنت إدارة بايدن أنها ستقدم مقترحاً للكونغرس لاستئناف عدد من برامج المساعدات التي كانت مقدمة لفلسطين في السابق. ويشمل هذا المقترح 75 مليون دولار كمساعدات اقتصادية وتنموية، و10 ملايين دولار لبرامج إرساء السلام التي تنفذ عبر وكالة الـ USAID، و150 مليون دولار لوكالة الأونروا. كما ستستأنف الولايات المتحدة دعم برامج المساعدات الأمنية للسلطة الوطنية الفلسطينية. وللمرة الأولى في تاريخها، أضيف مصادر التمويل التقليدية للولايات المتحدة (الثنائية والمتعددة الأطراف) صندوق التحالف من أجل السلام في الشرق الأوسط (ALLMEP). ويتضمن ذلك تمويل بقيمة 50 مليون دولار سنوياً لمدة خمس سنوات لمشاريع بناء السلام الفلسطينية-الإسرائيلية (بما يشمل المواطنين العرب في إسرائيل)، وتمويل تنمية الاقتصاد الخاص الفلسطيني، على أن يدار أغلبها من خلال مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية (DFC).

في 10 آذار، أعلن السيد جوزيبي فيديل، القنصل العام لإيطاليا في القدس أن الحكومة الإيطالية ستساهم بمبلغ 8 ملايين يورو في الصندوق الانمائي متعدد المانحين في الشراكة الفلسطينية لتطوير البنية التحتية (PID Fund) الذي يديره البنك الدولي. أنشئ الصندوق في العام 2012 بهدف تحسين البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية من خلال الدعم المالي والتقني. ستدعم مساهمة إيطاليا أنشطة السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع المياه، وبشكل خاص أعمال تحسين الوصول لمياه صالحة للشرب في قطاع غزة من خلال مشروع الأعمال المصاحبة، ضمن إطار برنامج تطوير الأمن المائي الذي يركز على محطة تحلية المياه في القطاع.²⁶ بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية، قرابة 4% فقط من سكان قطاع غزة يمكنهم الوصول لمياه شرب نظيفة.

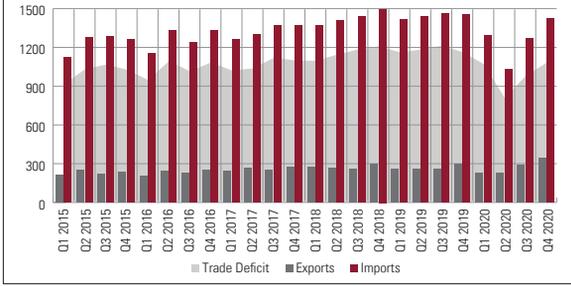
في 5 آذار 2021، أعلن البنك الدولي موافقته على تقديم منحة بحوالي 15 مليون دولار تهدف لمساعدة البلديات الفلسطينية على الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية، وتوفير فرص عمل للأسر التي تأثر دخلها بالجائحة. تقدم هذه المنحة ضمن المشروع الثالث لتطوير البلديات (MDPIII)، وسيقدم الصندوق الإنمائي متعدد المانحين في الشراكة الفلسطينية لتطوير البنية التحتية الذي يديره البنك الدولي تمويلاً إضافياً من المانحين بحوالي 10 ملايين دولار. انخفضت إيرادات البلديات بشكل كبير جراء الوباء، على الرغم من أن البلديات كانت في طليعة المؤسسات التي تصدت لكوفيد-19. وعليه، ستستخدم المنحة في توفير السلع العامة العاجلة وتمويل التكاليف الدورية للبلديات. كما ستدعم الأشغال العامة كثيفة العمالة التي ستوفر فرص العمل وتضمن مواصلة تقديم الخدمات من قبل البلديات. وتشمل المنحة كذلك تقديم المساعدات الفنية للبلديات لتعزيز جاهزيتها للاستجابة للكوارث والصدمات الطبيعية ودعم قدرتها على الصمود.²⁷

كما وافق البنك الدولي على تقديم منحة أخرى بمبلغ 10 ملايين دولار لدعم برامج خلق فرص العمل. يهدف التمويل الإضافي في إطار برنامج «التمويل من أجل خلق فرص عمل II» لحشد الاستثمارات الخاصة في القطاعات الواعدة لخلق فرص عمل. ويهدف التمويل الإضافي لدعم المشاريع الاستثمارية الخاصة القادرة على خلق فرص عمل، مع التركيز بشكل خاص على الفئات المستضعفة من النساء والعمال. كما أنها ستوسع نطاق التمويل المشترك للاستثمار، وهو آلية لتقاسم المخاطر يقدم تمويلاً مشتركاً لاستثمارات القطاع الخاص المجدية برغم مخاطرها العالية وعملها في قطاعات هشة. من خلال الاستثمار في تمويل 10-15 شركة متوسطة الحجم، يسعى البنك الدولي لخلق 1500 فرصة عمل وحشد 18 مليون دولار من الاستثمارات الخاصة.²⁸

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

التجارة

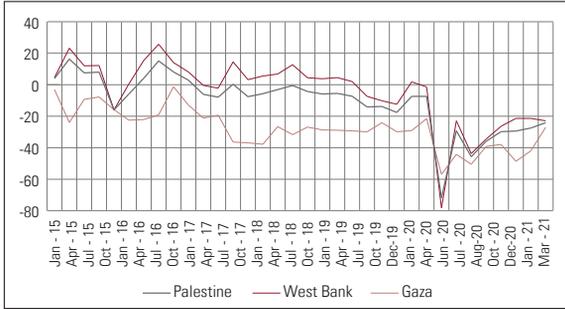
الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2015 - الربع الرابع 2020



الواردات (الربع الرابع 2020): 1,423.6 مليون دولار الصادرات (الربع الرابع 2020): 344.5 مليون دولار العجز التجاري (الربع الرابع 2020): 1,079.1 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال

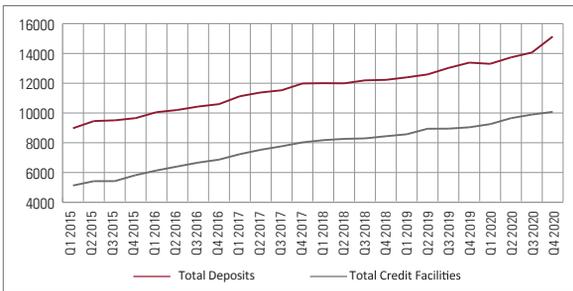
مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، كانون الثاني 2015 - آذار 2021



فلسطين (آذار 2021): -24.1 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية الضفة الغربية (آذار 2021): -22.9 غزة (آذار 2021): -27

القطاع المصرفي

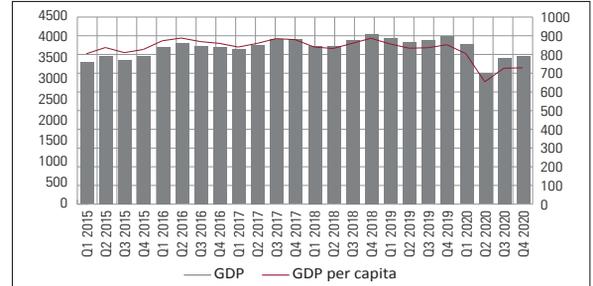
التسهيلات والودائع في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2015 - الربع الرابع 2020



مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الرابع 2020): 10,075 مليون دولار مجموع الودائع (الربع الرابع 2020): 15,137.4 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

النمو

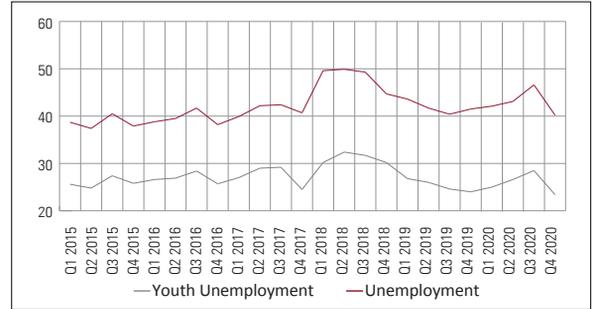
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الأول 2015 - الربع الرابع 2020



الناتج الإجمالي المحلي (الربع الرابع 2020): 3,540.6 مليون دولار الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الرابع 2020): 728.8 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

البطالة

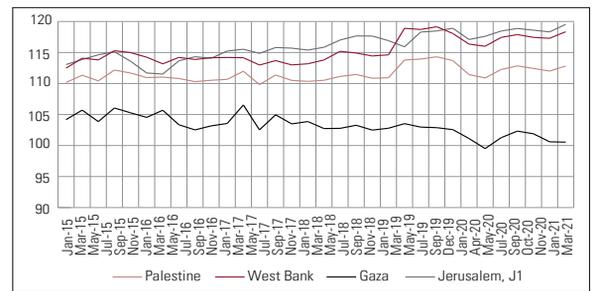
البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الأول 2015 - الربع الرابع 2020



معدل البطالة (الربع الرابع 2020): 23.4% معدل بطالة الشباب (الربع الرابع 2020): 40.2% المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2010)، كانون الثاني 2015 - آذار 2021



فلسطين (آذار 2021): 112.8 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية الضفة الغربية (آذار 2021): 118.3 غزة (آذار 2021): 100.5



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية بعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست.

يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org